أقل من جائحة

رئيس قسم الأطفال في مشفى السويداء لـ«الوطن»: ضغط كبير على المشفى بسبب انتانات تنفسية معندة

السويداء- عبير صيموعة

أشار رئيس قسم الأطفال في المشفى الوطني في السويداء وليد حمزة لـ«الوطن» إلى أن الضغط الكبير الذي شهده القسم خلال الأيام القليلة الماضية بسبب استقبال قسم الإسعاف في المشفى لعشرات الحالات التي تعاني انتانات تنفسية وأغلبها معندة على العلاج، مضيفاً: لِيتبين أن أغلب المرضى المصابين بهذه الأعراض هم من الأطفال الأمر الذي شكل ضغطاً إضافياً على القسم الذي يعاني بالأصل من الضيق وأن عدد الغرف والأسرة لا تتوازى مع عدد المرضى من الأطفال الذي يتراجع القسم يومياً.

ورصدت «الوطن» خلال جولتها بصحبة رئيس القسم الازدحام الكبير والإشغالات العالية لكل الأسرة في القسم التي تبلغ ٢٦ سريراً بسبب قبول أكثر من ٩٥ حالة لتقديم العلاج الطبي والإسعافي لهم كون حالتهم تستدعي إبقاءهم في المشفى وتلقي العلاج اللازم.

وأكد حمزة أن الوضع الاستثنائي الذي واجهه قسم الأطفال خلال الأيام القليلة الماضية شكل ضغطاً كبيراً على الكادر الطبي والتمريضي رغم أن القسم وفي موسم الإنفلونزا وبحالة طبيعية يستقبل يومياً بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ استشارة، مضيفاً: هذا فضلاً عن استقبال قسم الإسعاف بالقسم لعدد كبير من الأطفال ممن هم بحاجة إلى جلسات رذاذ حيث تصل جلسات الرذاذ المقدمة في كثير من الأيام إلى أكثر من ٣٠٠ جلسة رذاذ.

ولفت إلى أن عدد القبولات الكبير دفع إدارة المشفى لفتح غرف إضافية في الأقسام الأخرى «العينية والأذنية» بغية استيعاب جميع الحالات، موضحاً أنه إجراء شبه دائم ويتم سنوياً بناء على زيادة أعداد الإصابات من الانتانات التنفسية والإنفلونزا ضمن هذه الفترة من كل عام، ومشيراً إلى أنه خلال الأيام القليلة الماضية جرى تسجيل ارتفاع كبير في نسبة الإصابات مقارنة بالعام الماضي إلا أنه لا يمكن اعتبارها جائحة.

وأكد حمزة أنه لتفادي الإصابة بالالتهابات الصدرية والانتانات التنفسية يجب على الأهالي الالتزام بوسائل الوقاية اللازمة كعدم المصافحة وارتداء الكمامات والابتعاد عن الأماكن المزدحمة، مضيفاً: كما يجب على الأهالي عدم السماح لأي طفل مصاب بالإنفلونزا أو الانتانات التنفسية بالذهاب إلى الروضة أو المدرسة وحجزه ضمن المنزل لضمان عدم نقل أي عدوى بين زملائه وزيادة انتشارها.

رئيس قسم الإسعاف في المشفى الوطني هاجم عزام أكد لـ«الوطن» أنه خلال الأيام القليلة الماضية شهد عدد المراجعين للقسم تزايداً كبيراً بسبب الإصابات بالإنتانات التنفسية وضيق التنفس ولمختلف الأعمار حيث تم تقديم جلسات ارذاذ لأكثر من ٥٠ مريضاً في يوم واحد، كما تم تحويل عدد كبير من مرضى الإسعاف إلى قسم الأطفال إلا أن القسم شهد مؤخراً استقراراً في عدد المراجعين إلى حد ما.

بدوره مدير مشفى السويداء الوطني «مشفى زيد الشريطي» سلام أتمت أكد لـ«الوطن» وجود معاناة لدى قسم الأطفال بسبب ضيق المكان وعدم القدرة على استيعاب الأطفال المراجعين للقسم لكون معظم الحالات تستدعي الدخول، مشيراً إلى أن نسبة الإشغال وبشكلٍ مستمر تفوق ١٣٠ بالمئة.

وأوضح أتمت أن القسم الحالي المخصص للأطفال لم يعد يلبي الحاجة بسبب ضيق المكان مع عدد المراجعين الكبير الأمر الذي شكل ضغطاً كبيراً على القسم وكوادره.

ولفت إلى أن الحل لتلك الإشكالية وللخروج من ضيق الأمكنة يكمن بتخصيص مشفى للأطفال على ساحة المحافظة وخاصة أنه يوجد في المحافظة ثلاثة مشاف، إضافة لمشفى السويداء الوطني في كلٍ مَن صلخد وشهبا وسالة والمشافي الثلاثة لا تسجل نسب إشغال عالية، فلماذا لا يتم تحويل أحد هذه المشافي أو جزء منها إلى مشفى اختصاصي « أطفال- توليد» لكونهما يكملان بعضهما الأمر الذي يخفف الضغط عن المشفى الوطني بالكامل ويحقق بدوره تأمين العلاج الاستطبابي والاستشفائي لكل المرضى.

رئيس مجلس مدينة الدريكيش: توقيف التسوية يحرم الوحدات الإدارية من مبالغ مهمة

محافظة طرطوس تطلب إعادة السماح بتسوية الأبنية المخالفة وفقاً للمرسوم ٤٠

رئيس مجلس مدينة صافيتا: سيحرم المواطنين من تسوية أوضاع أبنيتهم في حال وجود مخالفات ضمنها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكاوى من مواطنين تحدثوا فيها عن توقف مجالس المدن وبقية الوحدات الإدارية منذ منتصف شهر تشرين الثاني من العام الماضي عن تسوية مخالفات البناء الحاصلة قبل ٢٠١٢ وذلك خلافاً للمرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية.

واتخذ المجلس الأعلى للإدارة المحلية خلال الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس في شهر تشرين الثاني من العام الماضي إذ تمخض عنه العديد من القرارات من بينها إيقاف تسوية مخالفات البناء بموجب المرسوم التشريعي ٤٠ لعام ٢٠١٢.

تبعات سلبية

واعتبر مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس وسيم زغيبة أن المدينة تقوم بتسوية مخالفات البناء المرتكبة والمثبتة قبل تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم /٤٠/ لعام ٢٠١٢ وذلك عملاً بأحكام المرسوم المذكور وتعليماته التنفيذية الصادرة، كاشفاً أنه تمت مخاطبة من خلال كتاب إلى وزارة الإدارة المحلية في بداية العام الحالي تضمن التبعات السلبية على مدينة طرطوس جراء إيقاف التسويات ولاسيما على موارد المدينة لأن الموازنة الذاتية للمدينة تعتمد بشكل أساسي على الرخص والتسويات وحاليا نحن بانتظار رد الوزارة.

من جهته أكد رئيس مجلس مدينة الدريكيش محمد جعفوري أن قرار المجلس الأعلى للإدارة المحلية الذي قضى بتوقيف التسويات التي كانت تتم استناداً للمرسوم ٤٠ يحرم الوحدات الإدارية من مبالغ مهمة، مضيفاً: بالنسبة لنا حرمنا من نحو سبعين مليوناً سنوياً.

حرم المواطنين وحرمنا

واعتبر رئيس مجلس مدينة صافيتا ميشيل حنا أن القرار بإيقاف تسوية مخالفات البناء يحرم مجلس المدينة من العائدات والرسوم المالية المترتبة لقاء تسوية المخالفات القابلة للتسوية والمثبت وقوعها قبل صدور المرسوم /٤٠/ لعام ٢٠١٢ سواء بموجب جداول جرد الأبنية المحفوظة لدى المدينة في الشعبة المختصة بتسوية مخالفات البناء أو بموجب الوثائق الأخرى التي حددها المرسوم حيث حددت المادة /٧/ من المرسوم /٢٦/ وثيقة يمكن الاستناد إليها لتحديد عمر المخالفة وأن جداول الجرد هي إحدى هذه الوثائق وليست الوحيدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف: إن القرار بإيقاف تسوية مخالفات الأبنية سيحرم المواطنين من تسوية أوضاع أبنيتهم في حال وجود مخالفات ضمنها، وخصوصاً أن الظروف التي مرت بها بلادنا من قبل صدور المرسوم وحتى اليوم منعت الكثير من المواطنين من تسوية أوضاع أبنيتهم وإفرازها طابقياً والتصرف بها، مقترحاً تمديد العمل بقرارات تسوية مخالفات البناء لعام إضافي والإعلان عن هذا القرار ونشره عبر وسائل الإعلام وصفحات التواصل الرسمية ليتمكن المواطنون من الاطلاع عليه وتسوية أوضاع أبنيتهم في حال وجود مخالفات بناء فيها، ولذلك ضمانا لحقوق المدينة والمواطنين وفي حال الإبقاء على القرار.

المحافظة تطلب السماح

من جهتها رفعت محافظة طرطوس بناء على كتب الوحدات الإدارية التي شرحت فيها المنعكسات السلبية الناتجة عن هذا القرار على المواطنين وعلى مواردها المالية وعلى الخدمات العامة إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة منذ نحو الشهر طلبت فيه السماح بتسوية المخالفات المرتكبة قبل صدور المرسوم التشريعي رقم أربعين لعام ٢٠١٢.

وحسب كتاب المحافظة فإنها وضعت كامل المبررات لهذا الموضوع ومنها ضعف الإيرادات، وبعض التسويات التي وردت إلى مراكز خدمة المواطن أو الوحدات الإدارية ولم تسو وبالتالي هي أخذت رقماً وتاريخاً بالوحدة الإدارية.

وبينت المحافظة أنها تتابع الموضوع مع الوزارة وبانتظار أي قرار قد يأتي للتأكيد على الإيقاف أو للسماح بتسوية مخالفات من نوع معين كبعض المخالفات المرتكبة قبل ٢٠١٢ التي سمح القانون بتسويتها اليوم كما توقفت، علماً أن المرسوم ٤٠ وتعليماته التنفيذية لم تحدد مهلة زمنية لهذه التسويات، مشيرة إلى أنها التزمت وأرسلت كل الكشوف الحسية وجداول جرد المخالفات المرتكبة في الوحدات الإدارية على امتداد ساحة المحافظة.

مواطنون: التجار والباعة استغلوا هذا الشهر الكريم أبشع استغلال

المواطن لا يرغب بالشكوى على البائعين بحجة «حرام»!

التموين: أكثر من ٢٥٠ ضبطاً حتى اليوم

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من المواطنين في حماة ومصياف وسلمية لـ«الوطن»، أن أسعار الخضر والفاكهة لم تنخفض منذ بداية شهر رمضان المبارك، بخلاف تصريحات المعنيين التي بشروهم فيها بأن معظم الأسعار ستنخفض بعد الأسبوع الأول من رمضان!.

وأوضح المواطنون أن أسعار معظم تلك المواد لم تستقر على حال، فباستثناء الفول الأخضر لم ينخفض سعر أي مادة من مواد الطبخة اليومية، فقد كان سعر الكيلو من الفول نحو ١٠ آلاف إلى ١١ ألف ليرة.

وذكر مواطنون أن كيلو البندورة البلاستيكية نخب أول لم ينزل عن ٧٥٠٠ ليرة، والبطاطا عن ٨ آلاف ليرة، والباذنجان الأسود عن ١٤ ألف ليرة والكوسا عن ١١ ألف ليرة.

ولفت آخرون إلى أن العديد من التجار والباعة استغلوا هذا الشهر الكريم أبشع استغلال، لزيادة أرباحهم بشكل غير طبيعي، من المواد التي يحتاجونها للمائدة الرمضانية، نظراً للطلب الشديد عليها، على حين نفى العديد من الباعة في سوقي ٨ آذار الشعبي بحماة، والخضر في سلمية تلاعبهم بالأسعار.

وبيّنوا أن أرباحهم نظامية ووفق ما تحدده لهم مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، موضحين أن البيع في ساعات الصباح يختلف عن البيع عند الظهيرة، فالمواد الجيدة تباع بسعر والأقل جودة بسعر آخر، وبالطبع لكل نوعية زبائنها.

وعزا عدد من الباعة عدم انخفاض أسعار المواد الضرورية منذ بداية رمضان وحتى اليوم، إلى ارتفاع أسعارها من أسواق الهال، ويضاف إلى ذلك أجور النقل والتحميل والتنزيل وغيرها من نفقات الطريق!.

وبيّن عدد من التجار في سوق الهال بحماة لـ«الوطن»، أن معظم المواد يستجرونها من الساحل كالبندورة والخيار والبازنجان والفليفلة الخضراء والبصل الفريك وغير ذلك، موضحين أن أسعار معظمها مرتفعة من المصدر، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، ولتضرر العشرات من البيوت البلاستيكية خلال الظروف الجوية الشديدة، ولتعويض الفلاحين عن خسائرهم، لذلك كله بقيت الأسعار محافظة على ارتفاعها منذ بداية رمضان.

ومن جهته، بيَّن مصدر في حماية المستهلك بحماة لـ«الوطن»، أن الدوريات ومن خلال تشديدها الرقابة في الأسواق برمضان نظمت أكثر من ٢٥٠ ضبطاً بحق التجار والباعة المخالفين بعدم تداول الفواتير والمبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار.

وأوضح أنه لا يمكن لنحو ٣٨ مراقباً تموينياً فقط تغطية كل الأسواق بمدن المحافظة التي تمتد على رقعة جغرافية واسعة، أن لم يتعاون المواطن مع الدوريات من خلال تعزيز ثقافة الشكوى، التي لما تزل ضعيفة!. مشيراً إلى أن المواطن لا يحب أن يشكو على بائع يغشه بالسعر رسمياً، بحجة « حرام.. أو خطي»!.